وزير التخطيط: الرحيل الأميركي يدعم موازنة ٢٠١٢

العراقية متفائلة بحل المشاكل السياسية بين الفرقاء بعد الانسحاب

□ بغداد / المدى

قال وزير التخطيط علي شكري الخميس إن انسحاب القوات الأميركية من البلاد سيسهم في استقطاب الشركات العالمية وإقرار موازنة العام المقبل.
وينتمي شكري إلى التيار الصدري الذي يقوده رجل الدين مقتدى الصدر والذي يعد من اشد المناوئين للوجود الأميركي لكنه يشترك في العملية السياسية.
وقال شكري على هامش حفل أقامته وزارته بمناسبة الانسحاب الأميركي "خروج المحتل سيدعم موازنة عام ٢٠١٢".

وتبلغ موازنة ٢٠١٢ نحو ١٣٠ تريليون دينار عراقي.
وقال إن انسحاب الجيش الأميركي سيسهم في استقطاب الشركات العالمية إلى البلاد التي دمرتها سنوات من الحروب والعقوبات الدولية.
لكن محللين يتوقعون ان تشهد البلاد احداث عنف في مسعى يهدف لزعزعة الامن وهو الامر الذي كثيرا ما يقلق الشركات الدولية للعمل في البلاد.
وتابع شكري قائلا "هناك عشرات الشركات العالمية المعروفة اتصلت بوزارة التخطيط وأبدت رغبتها بالعمل في العراق".
ويعتمد العراق على عائدات النفط لتمويل نحو ٩٥ ٪ من موازنته السنوية.
من جانبه، أكد النائب عن ائتلاف العراقية اركان ارشد الزيباري أن الكتل السياسية ستلتفت الى حل المشاكل العالقة فيما بينها بعد الانسحاب الامريكي لكون المرحلة الحالية حرجة وحساسة اي(الانسحاب الامريكي).
وقال الزيباري في تصريح للوكالة الاخبارية للانباء: ان المرحلة الحالية حرجة وحساسة بسبب الانسحاب الامريكي وتهيئة القوات الامنية العراقية من ناحية التجهيز والتدريب والاعداد لتتمكن من سد الفراغ الامني الذي ستتركه القوات الامريكية.
وأضاف الزيباري : بعد الانسحاب الامريكي ستلتفت الكتل السياسية الى حلحلة المشاكل العالقة فيما بينها، مشيراً الى أن جميع الكتل السياسية متفقة على حل المشاكل لكن الانسحاب الامريكي أهم من هذه الامور ويهم مصلحة البلد والشعب.
وبين أن هناك كثيرا من الدعوات لقادة الكتل السياسية للاجتماع على طاولة واحدة لانهاء هذه الملفات العالقة لكن القادة لم يحددوا حتى الان اي اجتماع.
وفي وقت سابق، توقع عضو كتلة الأحرار والنائب عن التحالف الوطني رافع عبد الجبار أن تستمر الأزمات بين الكتل السياسية لعدم وجود ثقة بين الكتل السياسية، مشيراً الى: أن انسحاب أحد القادة السياسيين من العملية السياسية سيحل الأزمة.
وقال عبد الجبار في تصريح سابق أن أزمة الثقة مابين الكتل السياسية لا زالت موجودة بين الكتل السياسية وتمسك كل كتلة برأيها دون التحرك تجاه الأخر من أجل حل المشاكل أو القبول بالحل الوسط لذلك الأزمة مابين الكتل السياسية ستستمر ولا يوجد حل لها.
وأضاف عبد الجبار: أن استمرار هذه الأزمة سيقود العراق الى المجهول مما سيؤثر سلباً على الأوضاع الأمنية والسياسية، مشيراً الى أن انسحاب أحد القادة السياسيين من العملية السياسية سيحل الأزمة.
وكان رئيس الكتلة الصدرية في مجلس النواب قد اكد ، أن تخوف بعض الكتل السياسية من جيش المهدي بعد الانسحاب الأميركي فتنة تصدرها القوات الأميركية، وفي حين أكد تحول جيش المهدي إلى مؤسسة عقائدية وثقافية، اتهم القوات الأميركية باللجوء إلى فتنة الأقاليم واستهداف محافظ الأنبار وانفصال الأقضية للبقاء في العراق والمنطقة.
وقال رئيس الكتلة بهاء الاعرجي في بيان صدر، امس الاول ونشرته (المدى) ، إن "تخوف بعض الكتل السياسية من جيش المهدي ما بعد الانسحاب الأميركي فتنة تصدرها قوات الاحتلال خاصة في مثل هذه الظروف"، مبينا أن "تلك القوات ترغب ببقائها في العراق والمنطقة وأخذت تطلق بعض الفتن منها الأقاليم وموضوع محافظ الأنبار وانفصال الأقضية ومشاكل أخرى".
وأضاف الأعرجي أن "محافظ الأنبار قدم اعتذارا رسميا وأصدر بيانا بهذا الصدد"، مشيرا إلى أن "وجود جيش المهدي كان لمقاومة الاحتلال فقط، وإذا لم يكن هناك احتلال لم يكن وجود لجيش المهدي".
وأكد الاعرجي أن "جيش المهدي لم يجمد فقط وإنما تحول إلى مؤسسة عقائدية ثقافية اسمها المهدون"، لافتا إلى أن تلك المؤسسة "تعمل الآن بشكل ثقافي".
وكان محافظ الأنبار قاسم محمد الفهداوي اتهم، في ١٩ من تشرين الثاني الحالي، جيش المهدي التابع للتيار الصدري بمحاولة اغتياله الأخيرة، مؤكدا حصوله على وثيقة مرسلة من جهاز المخابرات إلى مكتب رئيس الوزراء نوري المالكي تظهر تورط جيش المهدي بالحادث، فيما طالب الحكومة بتسليم المتورطين بالعملية.
فيما دعا زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر، في العشرين من الشهر نفسه، محافظ الأنبار إلى تقديم أدلته التي تثبت تورط جيش المهدي في محاولة اغتياله، ناصحا إياه بعدم "إعطاء النفس حراما".
وكان الرئيس الأميركي بارك أوباما أكد، في ٢١ تشرين الأول ٢٠١١، أن قوات بلاده الموجودة في الأراضي العراقية ستكون في الولايات المتحدة خلال أعياد نهاية السنة، فيما شدد على أن واشنطن ستدعم العراق بكافة المجالات، فيما أكد رئيس الوزراء نوري المالكي عبر دائرة تلفزيونية مغلقة معه على ضرورة البدء بمرحلة جديدة للعلاقات الاستراتيجية بعد الانسحاب الأميركي من العراق في موعده نهاية العام الحالي ٢٠١١.
وتنص الاتفاقية الأمنية الموقعة بين بغداد وواشنطن في نهاية تشرين الثاني ٢٠٠٨ على وجوب أن تنسحب جميع قوات الولايات المتحدة من جميع الأراضي والمياه والأجواء العراقية في موعد لا يتعدى ٣١ كانون الأول من العام ٢٠١١ الحالي، وقد انسحبت القوات المقاتلة من المدن والقرى والقصبات العراقية في ٣٠ حزيران ٢٠٠٩.
ووقع العراق والولايات المتحدة أيضاً، خلال عام ٢٠٠٨، اتفاقية الإطار الاستراتيجية لدعم الوزارات والوكالات العراقية في الانتقال من الشراكة الاستراتيجية مع جمهورية العراق إلى مجالات اقتصادية ودبلوماسية وثقافية وأمنية، تستند إلى تقليص عدد فرق إعادة الإعمار في المحافظات، فضلاً عن توفير مهمة مستدامة لحكم القانون بما فيه برنامج تطوير الشرطة والانتهاء من أعمال التنسيق والإشراف والتقرير لصندوق العراق للإغاثة وإعادة الإعمار.

مصادر مطلعة: هناك شبه اتفاق على طلب المالكي من واشنطن إبقاء ٨ -١٢ ألف جندي

□ بغداد / المدى

جددت واشنطن تحذيراتها لطهران من التدخل في شؤون العراق، مؤكدة أنها ستلتزم حماية امن هذا البلد وسيادته بعد الانسحاب المتوقع نهاية العام الحالي، فيما يعتزم البرلمان العراقي التصويت على مشروع قرار قدمته الكتلة الصدرية يمنع بقاء أي جندي أميركي بعد الانسحاب بالتزامن مع تأكيدات أمنية عراقية بقدرة العراق على حماية أجوائه بعد الانسحاب.
وفيما تدفع بعض الكتل والأحزاب، خصوصاً "التيار الصدري"، البرلمان إلى التصويت على قرار يمنع بقاء أي قوات أميركية وتحت أي مسمى بعد نهاية السنة، يدور جدل كبير في الأروقة السياسية والعسكرية عن حاجة العراق إلى إيجاد صيغة تعاون مع واشنطن تضمن على الأقل حماية أجوائه وإدارتها.
وافادت مصادر مطلعة أن التحالف الكردستاني يحاول اقناع المالكي بالموافقة على إبقاء قوات أميركية في المناطق المتنازع عليها، وقوات جوية لحماية أجواء العراق".
وأكدت المصادر أن "هناك شبه اتفاق على أن يطلب المالكي من واشنطن لدى زيارته الشهر المقبل إبقاء بين ٨ و١٢ ألف جندي أميركي بعنوان مدربين ولحماية أجواء العراق"، مبينة أن "المالكي قد يطلب من واشنطن الاستمرار أيضاً في إدارة الأجواء العراقية من خلال إعادة العمل بمنظومة الدفاع الجوي الأميركية التي تغطي جميع أنحاء البلاد حتى الانتهاء من نصب منظومة دفاع جوي عراقية والتي يتوقع إكمالها خلال السنوات الأربع المقبلة".
من جانب آخر، وبعد يومين من تأكيد الوكيل الأقدم لوزارة الداخلية عدنان الأسدي "عجز القوات الأمنية عن معرفة تحركات القاعدة والجماعات المسلحة في اربع محافظات هي الأنبار وصلاح الدين وديالى والموصل، بسبب عدم وجود رصد جوي"، اعلن مدير مكتب القائد العام للقوات المسلحة الفريق فاروق الأعرجي أن "القوات المسلحة العراقية قادرة على حماية أراضي العراق ومياهه وأجوائه، بعد انسحاب القوات الأميركية"، واصفاً تصريحات الأسدي بـ"غير الدقيقة".
ورأى الأعرجي في بيان أن "الانسحاب لن يترك أي فجوة، لكون القوات الأميركية ليس لها أي دور في هذه المحافظات منذ العام ٢٠٠٩"، موضحاً أن "الأجواء العراقية محمية بالشكل الذي يدعو إلى الارتياح والاطمئنان سواء لأبناء الشعب العراقي أم دول الجوار".
وأكد أن "الأجهزة الأمنية تمكنت من القضاء على ٩٥ في المئة من الإرهاب وأن الخمسة في المئة المتبقية تحت السيطرة".
ويعتزم البرلمان استضافة المالكي بعد عودته من اليابان للوقوف على حقيقة وضع وقدرات القوات العراقية بعد الانسحاب الأميركي المزمع نهاية العام ، لاسيما في ظل عدم امتلاك البلاد لأي قوة جوية أو منظومة رادارات ودفاع جوي قادرة على حماية أجواء البلاد ومنع تسلل المسلحين إليه، وأرجأ البرلمان التصويت على قرار بشأن الانسحاب الأميركي كان مقرراً اتخاذه اليوم، الى ما بعد استضافة المالكي.
وأكدت وزارة الداخلية العراقية أن، انسحاب القوات الأميركية لن يؤثر على عملها في حفظ الأمن.
وقال وكيل وزير الداخلية لشؤون الأمن احمد الخفاجي إن "القوات الأميركية ليس لها وجود أو أثر في مسك الحدود العراقية منذ سنوات"، وأكد أن "قيادة قوات الحدود هي المسؤولة عن حفظ الحدود وكان وجود الأميركيين يقتصر على بعض المستشارين في المقار فقط".
وبيّن الخفاجي أن "المخافر الحدودية تضم مباني متكاملة يجهزها مقاولون ومتعهدون بالأطعمة والاحتياجات اليومية"، وأن "عناصر من قيادة الحدود يتدربون حالياً على استخدام وصيانة أجهزة اتصال متطورة قيد النصب وهي عبارة عن منظومة تدعى جهاز (الهارس) يستخدمه حلف الناتو"، مشيراً إلى أن "العلاقات الطيبة مع الدول المجاورة تعد السبيل الأساس للمحافظة على سلامة الحدود المشتركة".

الحكيم: الاستقرار السياسي يتطلب شراكة في القرار

□ بغداد / المدى

أكد رئيس المجلس الأعلى الإسلامي العراقي عمار الحكيم ان استقرار الوضع السياسي في البلد يحدث من خلال الوحدة الوطنية والتي تحتاج لتطبيقها الى شراكة في القرار والإدارة لكي نصبح قادرين على مواجهة التحديات وأنه لامناص من انتهاج اسلوب الشراكة في الحكم في بلد متعدد الطوائف والمكونات كالعراق.
ونقل بيان للمجلس الأعلى تلقت(المدى) نسخة منه امس الخميس عن الحكيم قوله في كلمة له في مؤتمر المبلغين والمبلغات الذي أقيم امس في النجف إن البلاد مقبلة على انسحاب تام للقوات الأميركية مما يتطلب أن تكون الساحة السياسية مستقرة خالية من التصعيد والمهاترات بين الكتل السياسية.وأن الاستقرار السياسي سيولد استقراراً شعبياً واقتصادياً وامنياً لذا على الكتل السياسية تحمل مسؤوليتها في فرض الاستقرار.
وأوضح الحكيم إن المواطن يعيش في ظروف صعبة للغاية ويحتاج الى بعث الأمل في نفسه وتطمينات لحل المشكل التي يعانيها لا أن يتم تجاهل تلك المشاكل والالتفاف على معاناة المواطنين.
ووجه الحكيم المبلغين والمبلغات الى تبني سلوكيات مطابقة لتعليمات الاسلام كي يكونوا قادرين على ايصال التعليمات الدينية والتأثير بمن يستمع اليهم وأن ينتهجوا أساليب ملائمة لأفكار الشريحة التي تستمع الى خطبهم لايصال ما يريدون من تعليمات دينية "مؤكداً على أن "يكون الخطاب الموجه قائماً على أساس الحكمة من حيث الإيجاز والتفصيل وكذلك مراعاة ظروف المكان والزمان".
وتقيم مؤسسة شهيد المحراب هذا المؤتمر في كل عام قبيل حلول شهر محرم الحرام الذي تحل فيه ذكرى استشهاد الأمام الحسين عليه السلام .
وبحث رئيس المجلس الأعلى الإسلامي العراقي عمار الحكيم مع نائب رئيس الجمهورية خضير الخزاعي تقوية أواصر العلاقة بين القوى السياسية داخل التحالف الوطني للعمل مع باقي الكتل السياسية وصولاً الى الوحدة الوطنية.

ونقل بيان للمجلس الأعلى عن الحكيم وخلال لقائه أمس الاول وفد حزب الدعوة - تنظيم العراق برئاسة خضير الخزاعي النائب الثاني لرئيس الجمهورية قوله إنه يجب أن يكون التحالف الوطني متماسكاً ومتراص الصفوف يعمل مع الآخرين من اجل التقارب في وجهات النظر والذي يمكّن العراقيين من الخروج من أزماتهم.
وفي سياق آخر دعا الحكيم إلى ضرورة استثمار الفرص الهائلة التي يتمتع بها العراق من اجل ان يلعب دوراً أكبر في المنطقة.
ومن جهته أكد الخزاعي على ان الدعوة - تنظيم العراق - يربطه والمجلس الأعلى الفهم والمصير والنضال المشترك. مشيراً الى إمكانية تجاوز المرحلة الراهنة، فضلاً عن الآثار المترتبة على العراق تجاه الربيع العربي وبالعكس.
و دعا رئيس المجلس الأعلى الإسلامي العراقي عمار الحكيم الى الإسراع في إقرار الموازنة العامة ٢٠١٢ وان تكون للمواطن لا للمسؤول وتضعه هدفا لهاً.
ونقل بيان عن الحكيم القول خلال الملتقى الثقافي الاسبوعي الذي يعقده بمكتبه ببغداد ان " المصادقة على الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠١٢ تمثل مدخلا واسعا تتمكن من خلاله الوزارات والحكومات المحلية في المحافظات من تقديم الخدمة للناس ، وندعو الى الإسراع في إقرارها في مجلس النواب ونأسف من عدم وصولها الى مجلس الوزراء اولا ومن ثم مجلس النواب ".
وأضاف ان " المعطيات تشير الى تأخر الموازنة الى العام المقبل مما يؤثر على الواقع الخدمي ، ولهذا نخاطب الجهات المتخصصة في الحكومة ومجلس النواب الى الاسراع في المصادقة عليها ونحن متفائلون من التقارير التي خرجت من وزارة التخطيط والتي تقول ان الموازنة ستصل الى [١٢٠] مليار دولار ".
وشدد الحكيم على " ضرورة ان تكون الموازنة المقبلة للمواطن لا للمسؤول وتضعه هدفا لها ونحذر من صرفها في مجالات اخرى والمواطن يعاني الامرين، وندعو الى اطلاع المواطنين على المشاريع وعلى نسب انجاز هذه المشاريع من خلال اعتماد مبدأ الشفافية كي يشارك المواطن في حفظ المشاريع "، مطالبا " بتخصيص موازنة لعناوين المواطن وهمومه كسلف الاسكان واقامة المشاريع الصغيرة وسلف دعم الفلاحين والأراضي الزراعية ودعم القطاع الخاص وان هكذا اجراءات تصب في خدمة المواطن بعيدا عن الروتين المعطل للاستفادة من السلف ".
وطالب رئيس المجلس الأعلى كتلة المواطن في مجلس النواب " بضرورة الحفاظ على المكتسبات التي تحققت في الموازنة السابقة كمشروع البترو دولار وتخصيص نسبة من سمة الدخول لزوار العتبات المقدسة الى المدن المقدسة مستشهداً بفضل هذه المشاريع على الناس بمحافظة كركوك وتوفيرها ٢٠ ساعة كهرباء بفضل مشروع البترودولار "، مشددا على ضرورة ان " تحقق الموازنة فرص العمل من خلال القروض في قطاعات السكن والزراعة" ، موضحاً ان" كتلة المواطن مطالبة بالاطلاع على مشاريع الوزارات في المحافظات ونسب الانجاز التي تحققت وبالتعرف على مكامن الخلل في مشاريع الوزارات في المحافظات العراقية، و الاجراءات العملية عند قراءة الموازنة ومناقشتها مناقشة علمية من خلال الاستفادة من الخبراء والمتخصصين والاقتصاديين ".

الكردستاني: الـ ١٤٠ لا تزال سارية المفعول

□ بغداد / المدى

اكد الناطق باسم التحالف الكردستاني مؤيد طيب ان المادة ١٤٠ من الدستور لا تزال سارية المفعول، معتبرا ان رصد المبالغ من الموازنة الحالية لتنفيذها دليل على بقائها.
وقال طيب في تصريح صحافي ان "وصف المادة ١٤٠ من الدستور من قبل بعض السياسيين بأنها ميتة بدعة قديمة جديدة سمعناها عدة مرات وهي مرفوضة تماما"، مستدركا ان "الدليل على ان المادة ١٤٠ من الدستور لا زالت حية، وجود لجنة حكومية تعمل على تنفيذها وكذلك تشكيل لجنة برلمانية لمراقبة ومتابعة عمل اللجنة الحكومية ورصدت مبالغ من الموازنة الحالية لها".
وبين طيب أنه "لا توجد في الدستور العراقي مواد ميتة، وهو نافذ بكل مواده من الديباجة الى آخر مادة"، موضحا أنه "كان من المفروض تنفيذ المادة ١٤٠ من الدستور خلال ستة اشهر من تاريخ المصادقة عليه، لكن عدم تنفيذها لا يعني انها ماتت او الغيت، اذ ان هناك العديد من المواد الدستورية لم تنفذ حتى الان".
واضاف ان "مشكلة الحدود الادارية للمحافظات واقليم كردستان يجب ان تحل وحلها لا يتم الا من خلال تطبيق المادة ١٤٠، وعدم تنفيذها يعني ان المشاكل ستبقى".
وتنص المادة ١٤٠ من الدستور على ان تقوم السلطات بانهاء عمليات التطبيع، والاحصاء، وتنتهي باستفتاء في كركوك والمناطق الاخرى المتنازع عليها، لتحديد ارادة مواطنيها في مدة أقصاها ٣١ كانون الاول ٢٠٠٧، لكن هذه الاجراءات لم تستمكل حتى الآن.
يذكر ان النائب الثاني لرئيس مجلس النواب عارف طيفور، اشترط الاثنين الماضي ألا يشمل موضوع إقامة الأقاليم المناطق المتنازع عليها، مشددا على ضرورة الإسراع بتنفيذ المادة ١٤٠ من الدستور، فيما وصف الحديث عن إضعاف الدولة من خلال الأقاليم بـ"غير الصحيح".
وقال طيفور في بيان صدر امس عن مكتبه الإعلامي ونشرته (المدى) "إننا نؤيد إقامة أقاليم فيدرالية ضمن العراق الاتحادي الموحد، على ألا يشمل ذلك المناطق المتنازع عليها"، مشددا على "ضرورة الإسراع بتنفيذ المادة ١٤٠ من الدستور العراقي الدائم".
وأضاف طيفور أن "العراق بلد فيدرالي متحضر وجميع المحافظات فيه تستطيع إقامة الأقاليم لأنه اجراء قانوني وحق مشروع كفله الدستور في أي وقت كان"، معتبرا أن "الكلام الذي يشير الى أن وجود الأقاليم سيضعف الدولة ويؤدي الى التقسيم غير صحيح ويخالف المنطق ويعارض الديمقراطية".
وشدد طيفور على "أهمية تشكيل أقاليم جغرافية إدارية بين المحافظات التي تتحد فيما بينها"، مبينا أن "هذا سيساعد في توزيع الصلاحيات وتقاسم السلطة بين الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية وهو يصب في المصلحة العامة ويساهم أيضا بإيجاد الحلول المناسبة للمشاكل التي تعاني منها المحافظات وإمكانية تقديم الخدمات للمواطنين".